

موسوعة الدفوع الجنائية

التوجيه والتدريب المهني

obeikandi.com

التدرج

مادة ١٤١

يعتبر متدرجا كل من يلتحق لدي صاحب العمل بقصد تعلم مهنة أو صنعة • ويصدر الوزير المختص قراراً بالقواعد والإجراءات المنظمة للتدرج المهني •

مادة ١٤٢

يجب أن يكون اتفاق التدرج مكتوباً وتحدد فيه مدة تعلم المهنة أو الصنعة ومراحلها المتتابعة والمكافأة في كل مرحلة بصورة تصاعدية علي ألا تقل في المرحلة الأخيرة عن الحد الأدنى للأجر المحدد لفئة العمال في المهنة أو الصنعة التي يتدرج فيها •

مادة ١٤٣

لصاحب العمل أن ينهي اتفاق التدرج إذا ثبت لديه عدم صلاحية المتدرج أو عدم استعادته لتعلم المهنة أو الصنعة بصورة حسنة، كما يجوز للمتدرج أن ينهي الاتفاق •

ويشترط أن يخطر الطرف الراغب في إنهاء الاتفاق الطرف الآخر وبذلك قبل ثلاثة أيام علي الأقل •

مادة ١٤٤

تسري علي المتدرجين الأحكام الخاصة بالجازات وساعات العمل وفترات الراحة المنصوص عليها في المواد من (٤٧) إلي (٥٥) ومن (٨٠) غلي (٨٧) من هذا القانون

مزاولة عمليات التدريب المهني

مادة ١٢٧

تلتزم الجهات المرخص لها بالتدريب المهني بعرض البرامج التدريبية التي تضعها الأجهزة المعنية بالوزارة المختصة لاعتمادها، مراعية في ذلك:

- ١- الشروط التي يجب توافرها في المتدربين للالتحاق بالبرامج ومصروفات التدريب
- ٢- مدى كفاية العمليات التدريبية من حيث موضوعها ومجالات التدريب وعدد الساعات المخصصة لها .

٣- مستويات ونوعيات المدربين .

٤- مستوى المهارة التي يكتسبها المتدرب بعد الانتهاء من البرنامج

٥- أية شروط أخرى تضعها الوزارة المختصة

ويتم اعتماد البرامج المقدمة خلال ستين يوما من تاريخ تقديمها ويعتبر فوات هذه المدة دون إخطار اعتمادا لهذه البرامج

مادة ١٢٨

يشترط في المتدربين الذين يزاولون أعمال التدريب المهني ان يرخص لهم بذلك من الوزارة المختصة .

ويصدر الوزير المختص قرارا بتحديد شروط وقواعد وإجراءات منح الترخيص وحالات إلغائه، ويعد الوزارة المختصة سجل القيد المدربين المرخص لهم يتم التأشير فيه بحالات إلغاء التراخيص

قياس مستوى المهارة وتراخيص مزاولة الحرف

مادة ١٣٩

تلتزم الجهة التي تزاول عمليات التدريب المهني أن تمنح المتدرب شهادة تفيد باجتيازه البرنامج التدريبي الذي عقده وتبين المستوي الذي بلغه.

ويحدد بقرار من الوزير المختص البيانات الأخرى التي تدون في هذه الشهادة وكذلك الأحكام الخاصة بقياس مستوى المهارة والجهات التي تختص بتحديد هذا المستوى والحرف التي تخضع لهذا القياس وكيفية إجرائه وشروط التقدم له والمكان الذي يجري فيه بالنسبة لكل حرفة والشهادات التي تمنحها الجهات التي تتولى هذا الإجراء ودرجات المهارة التي تقدرها وجميع البيانات التي يجب إثباتها في تلك الشهادات مع بيان الرسم المقرر عنها بما لا يجاوز أربعين جنيهاً وحالات الإعفاء من هذا الرسم.

مادة ١٤٠

علي كل من يرغب في مزاولة حرفة من الحرف الواردة بقرار من الوزير المختص المشار إليها في المادة السابقة التقدم للجهة الإدارية المختصة بطلب الحصول علي ترخيص مزاولة الحرفة ويحظر علي صاحب العمل استخدام عامل في إحدى الحرف المبينة بالقرار الوزاري المشار إليه بالفقرة السابقة، إلا إذا كان العامل حاصلأ علي الترخيص المذكور.

ويحدد بقرار من الوزير المختص بعد اخذ رأي التنظيم النقابي شروط وقواعد وإجراءات منح الترخيص والرسم المقرر له بما لا يجاوز أربعين جنيهاً وحالات الإعفاء منه.

تنظيمات التدريب المهني

مادة ١٣٢

يشكل المجلس الأعلى لتنمية المواد البشرية ويصدر بتحديد اختصاصه ونظام العمل به، قرار من رئيس الجمهورية، ويتولى رسم السياسة القومية لتخطيط التنمية البشرية ووضع برنامج قومي لتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة

مادة ١٣٣

ينشأ صندوق لتمويل التدريب والتأهيل تكون له الشخصية الاعتبارية العامة، يتبع الوزير المختص، وذلك لتمويل إنشاء وتطوير وتحديث مراكز وبرامج التدريب التي تستهدف المواءمة بين احتياجات سوق العمل المحلي والخاص.

ويختص الصندوق بوضع الشروط والقواعد التي تتبع لبرامج ومدد التدريب المهني الدراسية والنظرية ونظم الاختبارات والشهادات التي تصدر في هذا الشأن .

ويصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيل مجلس إدارة الصندوق برئاسة الوزير المختص يحدد نظام العمل به وفروعه في المحافظات ولأئحته التنفيذية ونظام تحصيل موارده والنظام المحاسبي الواجب اتباعه ونظام الرقابة علي أمواله .

مادة ١٣٤

تتكون موارد الصندوق المشار إليه في المادة السابقة من :

١- ١٪ من صافي أرباح المنشآت الخاضعة لاحكام هذا القانون والتي يزيد عدد

العاملين بها علي عشرة عمال .

٢- ما تخصصه له الدولة من موارد

٣- الإعانات والتبرعات والهبات التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق طبقاً للقواعد التي تحدد اللائحة التنفيذية للصندوق.

٤- عائد استثمار أموال الصندوق، طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية للصندوق.

ويكون للصندوق حساب خاص لدي أحد البنوك التجارية المعتمدة لدي البنك المركزي وترحل أمواله من سنة مالية إلي أخرى

ويعد الصندوق سنويا القوائم الدالة علي المركز المالي وتخضع أمواله لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

النصوص القانونية

مادة ١٢١

يقصد في تطبيق أحكام هذا الكتاب بالمصطلحات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها :
بالتوجيه المعنوي : مساعدة الفرد في اختيار المهنة أو المسار المهني ملاءمة لقدراته واستعداده
وميوله في ضوء الدراسات المستمرة لسوق العمل والمهن المطلوبة ومقوماتها .
بالتدريب المهني : الوسائل التي من شأنها تمكين الفرد من اكتساب وتنمية المعارف والمهارات
والقدرات اللازمة لإعداده للعمل المناسب

النصوص القانونية فى التدرج

تسري على المتدرجين الأحكام الخاصة بالجازات وساعات العمل وفترات الراحة المنصوص عليها
فى المواد من (٤٧) إلى (٥٥) ومن (٨٠) غلى (٨٧) من هذا القانون .

الشروح والتعليقات والتطبيقات

تحديد المقصود ببعض المصطلحات : يقصد في تطبيق أحكام هذا الكتاب والخاص بتنظيمات التدريب المهني.

التوجيه المعني : مساعدة الفرد - الراغب في العمل - في اختيار المهنة أو المسار المهني ملاءمة لقدراته واستعداده وميوله في ضوء الدراسات المستمرة لسوق العمل والمهن المطلوبة ومقوماتها .

التدريب المهني : الوسائل التي من شأنها تمكين الفرد - الراغب في العمل - من اكتساب وتنمية المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لإعداده للعمل المناسب .

المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية : يشكل المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية ويصدر بتحديد اختصاصه ونظام العمل به، قرار من رئيس الجمهورية، ويتولى رسم السياسة القومية لتخطيط التنمية البشرية ووضع برنامج قومي لتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة.

صندوق التدريب والتأهيل : ينشأ صندوق لتمويل التدريب والتأهيل تكون له الشخصية الاعتبارية العامة، يتبع وزير القوي العاملة، والغرض من انشاء الصندوق تمويل إنشاء وتطوير وتحديث مراكز وبرامج التدريب التي تستهدف المواءمة بين احتياجات سوق العمل المحلي والخاص.

اختصاصات الصندوق : يختص صندوق التدريب والتأهيل بوضع الشروط والقواعد التي تتبع لبرامج ومدد التدريب المهني الدراسية والنظرية ونظم الاختبارات والشهادات التي تصدر في هذا الشأن .

ويصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيل مجلس إدارة الصندوق برئاسة الوزير المختص يحدد نظام العمل به وفروعه في المحافظات ولأئحته التنفيذية ونظام تحصيل موارده والنظام المحاسبي الواجب اتباعه ونظام الرقابة علي أمواله .

المواد المالية لصندوق التدريب والتأهيل : تتكون موارد الصندوق المشار إليه في المادة السابقة من :

× ١٪ من صافي أرباح المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون والتي يزيد عدد العاملين بها علي عشرة عمال - ما تخصصه له الدولة من موارد

× الإعانات والتبرعات والهيئات التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق طبقاً للقواعد التي تحدد اللائحة التنفيذية للصندوق .

عائد استثمار أموال الصندوق، طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية للصندوق، يكون للصندوق حساب خاص لدي أحد البنوك التجارية المعتمدة لدي البنك المركزي وترحل أمواله من سنة مالية إلي أخرى، ويعد الصندوق سنويا القوائم الدالة علي المركز المالي وتخضع أمواله لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات .

الشروح والتعليقات والتطبيقات في مزاولة عمليات التدريب المهني

أوضحنا انه يشترط لمزاولة عمليات التدريب المهني للحصول علي ترخيص بذلك من وزارة القوي العاملة ويستتني من الحصول علي الترخيص " الجهات التي تنشئها وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية - الجهات التي تزاوّل عمليات التأهيل والتدريب المهني للمعوقين - المنشأة التي تتولى تدريب عمالها " ويصدر الوزير المختص قرارا بتحديد شروط وقواعد وإجراءات منح الترخيص وقيدده في السجل الخاص كما يعد بالوزارة المذكورة سجل لقيّد الجهات التي يتم الترخيص لها بمزاولة عمليات التدريب المهني وتلتزم الجهات التي تزاوّل عمليات التدريب المهني وقت صدور هذا القانون بالحصول علي الترخيص المشار إليه خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون، وقد اتبع المشرع الالتزامات السابقة بالتزام الجهات المرخص لها بعرض البرامج التدريبية التي تضعها الأجهزة المعنية بالوزارة المختصة لاعتمادها، مراعية في ذلك:

أولا : الشروط التي يجب توافرها في المتدربين للالتحاق بالبرامج ومصروفات التدريب

ثانيا : مدي كفاية العمليات التدريبية من حيث موضوعها ومجالات التدريب وعدد الساعات المخصصة لها .

ثالثا : مستويات ونوعيات المدربين .

رابعا : مستوى المهارة التي يكتسبها المتدرب بعد الانتهاء من البرنامج.

خامسا : أية شروط أخرى تضعها الوزارة المختصة.

ويتم اعتماد البرامج المقدمة خلال ستين يوما من تاريخ تقديمها ويعتبر فوات هذه المدة دون إخطار اعتمادا لهذه البرامج.

الترخيص للمدربين بأعمال التدريب والتأهيل

يشترط في المدربين الذين يزاولون أعمال التدريب المهني أن يرخص لهم بذلك من وزارة القوي العاملة، ويصدر وزير القوي العاملة والتدريب قرارا بتحديد شروط وقواعد وإجراءات منح الترخيص وحالات إلغائه وتعد وزارة القوي العاملة سجل القيد المدربين المرخص لهم يتم التأشير فيه بحالات إلغاء التراخيص.

الشروح والتعليقات والتطبيقات فى قياس مستوى المهارة وتراخيص مزاولة الحرف

منح المتدرب شهادة بإتمام التدريب

تلتزم الجهة التي تزاول عمليات التدريب المهني وهي كما سبق - مادة ١٢٥ - كيانات تتخذ شكل شركة من شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة باستثناء " الجهات والمنظمات النقابية والمؤسسات الأهلية المنشأة وفقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م والتي تزاول عمليات التدريب المهني وقت صدور هذا القانون - الجهات التي تنشئها وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية - الجهات التي تزاول عمليات التأهيل والتدريب المهني للمعوقين - المنشأة التي تتولى تدريب عمالها " أن تمنح المتدرب شهادة تقييد باجتيازه البرنامج التدريبي الذي عقده وتبين المستوى الذي بلغه، أما البيانات الأخرى التي يجب أن تدون بالشهادة فيجدها قرار وزير القوي العاملة التي تدون في هذه الشهادة وكذلك الأحكام الخاصة بقياس مستوى المهارة والجهات التي تختص بتحديد هذا المستوى والحرف التي تخضع لهذا القياس وكيفية إجرائه وشروط التقدم له والمكان الذي يجري فيه بالنسبة لكل حرفة والشهادات التي تمنحها الجهات التي تتولى هذا الإجراء ودرجات المهارة التي تقدرها وجميع البيانات التي يجب إثباتها في تلك الشهادات مع بيان الرسم المقرر عنها بما لا يجاوز أربعين جنيهاً وحالات الإعفاء من هذا الرسم .

ترخيص مزاولة الحرفة

علي كل من يرغب في مزاولة حرفة من الحرف التي يحددها قرار وزير القوي العاملة التقدم للجهة الإدارية المختصة بطلب الحصول علي ترخيص مزاولة الحرفة، ويحظر علي صاحب العمل استخدام عامل في إحدى الحرف المبينة بالقرار الوزاري المشار إليه بالفقرة السابقة، إلا إذا كان العامل حاصلًا علي الترخيص المذكور ولا يجاوز رسم الشهادة أربعين جنيهاً.

الشروح والتعليقات والتطبيقات فى الترخيص بمزاولة عمليات التدريب المهني

الكيانات التي يجوز لها قانونا ممارسة نشاط عمليات التدريب والتأهيل

لا يجوز لأية جهة مزاولة عملية التدريب المهني إلا إذا كانت متخذة شكل شركة من شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسئولية المحدودة، ويحدد المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية المنصوص عليه في المادة ١٣٢ من قانون العمل الحد الأدنى لرأسمال كل من هذه الشركات الذي تمارس فيه عملية التدريب

ويستثنى من أحكام الفقرة السابقة أي اتخاذ شكل شركة من شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسئولية المحدودة :

أولا : الجهات والمنظمات النقابية والمؤسسات الأهلية المنشأة وفقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والتي تزاوّل عمليات التدريب المهني وقت صدور هذا القانون .

ثانيا : الجهات التي تنشئها وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية

ثالثا : الجهات التي تزاوّل عمليات التأهيل والتدريب المهني للمعوقين .

رابعا : المنشأة التي تتولى تدريب عمالها .

الحصول علي ترخيص لمزاولة عمليات التدريب والتأهيل

يشترط لمزاولة عمليات التدريب المهني للحصول علي ترخيص بذلك من وزارة القوي العاملة ويستثنى من الحصول علي الترخيص " الجهات التي تنشئها وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية - الجهات التي تزاوّل عمليات التأهيل والتدريب المهني للمعوقين - المنشأة التي تتولى تدريب عمالها " ويصدر الوزير المختص قرارا بتحديد شروط وقواعد وإجراءات منح الترخيص وقيده في السجل الخاص كما يعد بالوزارة المذكورة سجل لقيّد الجهات التي يتم الترخيص لها بمزاولة عمليات التدريب المهني وتلتزم الجهات التي تزاوّل

عمليات التدريب المهني وقت صدور هذا القانون بالحصول علي الترخيص المشار إليه خلال سنة
من تاريخ العمل بهذا القانون.

إلغاء الترخيص

يلغي الترخيص في حالة الإخلال بأي شرط من شروطه.

الشروح والتعليقات والتطبيقات فى التدرج

تعريف المتدرج

يعتبر متدرجا كل من يلتحق لدي صاحب العمل بقصد تعلم مهنة أو صنعة •

اتفاق التدرج - المقابل المادي

يجب أن يكون اتفاق التدرج مكتوباً وتحدد فيه مدة تعلم المهنة أو الصنعة ومراحلها المتتابعة والمكافأة في كل مرحلة بصورة تصاعدية علي ألا تقل في المرحلة الأخيرة عن الحد الأدنى للأجر المحدد لفئة العمال في المهنة أو الصنعة التي يتدرج فيها •

انتهاء اتفاق التدرج

لصاحب العمل أن ينهي اتفاق التدرج إذا ثبت لديه عدم صلاحية المتدرج او عدم استعادته لتعلم المهنة أو الصنعة بصورة حسنة، كما يجوز للمتدرج أن ينهي الاتفاق ويشترط أن يخطر الطرف الراغب في إنهاء الاتفاق الطرف الآخر وبذلك قبل ثلاثة أيام علي الأقل •

الأحكام الخاصة باجازات المتدرجين وساعات عملهم وراحتهم

تسري علي المتدرجين الأحكام الخاصة بالأجازات وساعات العمل وفترات الراحة المنصوص عليها في المواد من ٤٧ إلي ٥٥ ومن ٨٠ إلي ٨٧ من قانون العمل فيرجي التكرم بمراجعتها منعا للتكرار •

الترخيص بمزاولة عمليات التدريب المهني

مادة ١٣٥

لا يجوز لأية جهة مزاولة عملية التدريب المهني إلا إذا كانت متخذة شكل شركة من شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ويحدد المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية المنصوص عليه في المادة (١٣٢) من هذا القانون الحد الأدنى لرأس مال كل من هذه الشركات الذي تمارس فيه عملية التدريب.

ويستثني من أحكام الفقرة السابقة:

- ١- الجهات والمنظمات النقابية والمؤسسات الأهلية المنشأة وفقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والتي تزاوّل عمليات التدريب المهني وقت صدور هذا القانون.
- ٢- الجهات التي تنشئها وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية.
- ٣- الجهات التي تزاوّل عمليات التأهيل والتدريب المهني للمعوقين.
- ٤- المنشأة التي تتولى تدريب عمالها.

مادة ١٣٦

يشترط لمزاولة عمليات التدريب المهني للحصول علي ترخيص بذلك من الوزارة المختصة باستثناء الجهات المنصوص عليها في البنود (٢،٣،٤) من الفقرة الثانية من المادة السابقة.

ويصدر الوزير المختص قراراً بتحديد شروط وقواعد وإجراءات منح الترخيص وقيده في السجل الخاص.

وتلتزم الجهات التي تزاوّل عمليات التدريب المهني وقت صدور هذا القانون بالحصول علي الترخيص المشار إليه خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون.

ويلغى الترخيص في حالة الإخلال بأي شرط من شروطه.